

قراءات

عبد العزيز الدوري، "الجدور التاريخية للقومية العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، أكتوبر 2008، 87 صفحة

يعالج هذا الكتاب المسار التاريخي للقومية في البلاد العربية، ويُعرض الفكرة من فترة بدايتها إلى الوقت الحاضر. و دار موضوع الكتاب في محورين:

أولاً: تأكيد الذات والاعتزاز بها إذ يقول عبد العزيز الدوري¹ إن أوليات الوعي العربي كانت مُبهمة وفوضوية في بدايتها، وعزا ذلك للوضع السياسي والاجتماعي التي عاشته الجزيرة العربية قبل الإسلام، ومع مجيء الإسلام أصبح الدين المرجع الأساس في إيقاظ الوعي، إذ تطورت نظرة العرب من عبادة الآلهة (فردية) للقبائل إلى آلهة أعم و أشمل، والاشترك في العبادة في بيئة موحدة. وهذا التوحيد لا يتصل بالمسيحية التي دعمتها السياسة البيزنطية آنذاك، ولا إلى اليهودية التي كانت تتمتع ببعض الحماية الساسانية، بل اتجهت عقيدتهم إلى الأعلى والأسمى إلى "الله"، فقد عمل الإسلام على إيقاظ الوعي العربي، وتوحيد الكلمة و القيادة... وتشكلت حركة عربية في بيئتها وفي لغتها وفي رسالتها، وهي تنشد الوحدة السياسية، وتنكر الانقسام والتجزئة، وترفض التبعية، وهي تتجه إلى تكوين قيم ومُثل موحدة، وتتخذ وجهة مدنية في الحياة اليومية. تلت هذه المرحلة فتوحات إسلامية جابت الأسفار والأمصار، ونشرت السيادة للعرب و المسلمين، وفتحت أبواب من المعمورة، ولم تتوقد شعلة العلوم والمعرفة إلا بعد إرساء دعائم الدولة (خاصة في بداية العصر العباسي) حيث اشتغل العرب في تأكيد ذاتهم بظهور الدراسات والبحوث العربية، وحركة التدوين و التأليف والتصنيف، لغوية وتاريخية وتجريبية، وبرزت الدراسات الإسلامية المتخصصة كدراسة القرآن والحديث جنب الدراسات الفقهية. فنشأت

¹ ولد عبد العزيز الدوري في بغداد عاصمة العراق عام 1919، عمل مؤسساً وعميداً لكلية الآداب والعلوم، ثم رئيساً لجامعة بغداد خلال الفتر 1963-1968 لينتقل بعدها للتدريس في الجامعة الأردنية. استطاع الدوري في مؤلفاته التاريخية أن يقدم صورة جديدة للتاريخ العربي الإسلامي عن طريق دمج لأصالة البحث التاريخي في مؤلفات المؤرخين العرب القدماء مع أدوات التحليل والبحث التي استقاها من الغرب.

المدارس الفقهية الأولى ومهدت لظهور المذاهب الفقهية الأخرى فيما بعد¹... وقد صارت هذه المدارس قاعدة الثقافة العربية وأساس تكوينها.

يقول الكاتب مستدركا السرد التاريخي للقومية العربية "لن يفيدنا أن نمجد هذه الحضارة ولكننا نريد معرفة الجذور، وإذا كانت الحضارة العربية قد ازدهرت، فذلك بسبب التحرر الفكري وسعة الأفق والجرأة العلمية، وبسبب البحث عن الحقيقة واحترام آراء الغير واجتهادهم مهما اختلفوا... ولذا ركز العرب حين مالوا إلى التقليد وحين تضائل نطاق الحرية الفكرية " (ص. 21).

إن الوعي العربي استند إلى أسس ثقافية بالدرجة الأولى، وإنه اتخذ وجهة إنسانية في مراحل تطوره وإن هذا التطور كَوّن له جذوراً راسخة هي بذاتها الأسس الاجتماعية والثقافية للقومية العربية.

ثانياً: ظهر الوعي القومي في القرن التاسع عشر، وقد مهدت له محاولات نشر التعليم وبث الثقافة وخاصة في لبنان وسورية ومصر، و كانت من آثاره بداية الغزو الغربي التي بدأت بحملة نابليون 1798م، و الإرساليات الأجنبية في القسم الثاني منه، و تغلغل الأفكار والعادات الغربية. و تمثل هذا الوعي في الاهتمام باللغة العربية واعتبارها أحد مقومات العروبة، ونجد أن النشاط الثقافي الذي قامت به الجمعيات الأولى التي تأسست في البلاد العربية ك "الجمعية العلمية السورية التي تأسست في بيروت سنة 1857م، والحلقة الثقافية التي تكونت بدمشق في أواخر القرن التاسع عشر حول الشيخ طاهر الجزائري، ثم الحلقة الثقافية الصغيرة بدمشق التي تبلورت في سنة 1903م بجمعية سرية وأثمرت في جمعية النهضة العربية سنة 1906" (ص. 50) كان لها بعدا سياسيا كذلك. و كان لاحتكاك الثقافي مع الغرب في الأول الأمر، ثم اصطدام العرب الاستعمار لاحقا أثر في تجلية الجذور التاريخية للقومية العربية وتماسكها وترصين مفاهيمها. فقد رَحّب العرب بمفاهيم الحرية، وحرصوا على الأخذ بما يُمكنهم من تحسين أمورهم المعاشية والاقتصادية، إلا أنهم لم يكونوا مستعدين للتخلي عن تراثهم أو إنكار ذاتهم، فاشتد حرصهم على تأكيد الذات؛ يلخص ذلك المويلاحي عندما يقول " السبب الصحيح في ذلك هو دخول المدنية الغربية بغتة في البلاد الشرقية، وتقليد الشرقيين للغربيين في جميع أحوالهم ومعاشهم،

¹ Schacht, Joseph, *The origins of muhammdan, jurisprudence*, Oxford, charedon press, 1950, p.125.

لا يستنبرون ببحث ولا يأخذون بقياس، ولا يتبصرون بحسن نظر ولا يلتفتون إلى ما هنالك من تنافر الطباع وتباين الأذواق واختلاف الأقاليم والعادات، ولم ينتقوا منها الصحيح من القبيح، بل يأخذوها قضية مسلم بها، وظنوا أن فيها السعادة والهناء، وتوهموا أن يكونوا لهم القوة والغلبة، وتركوا لذلك جميع ما كان لديهم من الأصول القديمة والعادات السليمة والآداب الطاهرة، ونبذوا ما كان عليه أسلافهم من الحق ظهرياً، فانهدم الأساس وهوت الأركان وانقطعت فيهم الأسباب فأصبحوا في الظلام يهييمون"¹.

وفي النهاية، ليست فكرة القومية فكرة طارئة أو مقتبسة بل هي نتيجة تطور الوعي العربي الذي تفجر ودام أكثر من أربعة عشر قرناً، يتمثل في حيوية جديدة تريد بعث الحياة في الأمة، وتريد كياناً خاصاً لها؛ وهذا ما يسعى إليه الوعي القومي الحديث الذي كانت بدايته في مطلع النهضة مع حركة المثقفين.

عبد الكريم حمّو

اهرنبرغ جون²، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: علي حاكم صالح و حسن ناظم. مراجعة: د. فالح عبد الجبار. مركز دراسات الحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت 2008. 509 ص.³

بينت قراءة موضوع هذا الكتاب أن المؤلف يشتغل على إشكالية مسار التطور الفكري و النقدي لوجود المجتمع المدني، و لقد عرض المؤلف تطور المجتمع المدني من خلال ثلاثة أقسام، ففي البداية يتطرق إلى أصول المجتمع المدني، منتقلاً بعدها إلى علاقته بالحدثة منتهياً إلى الحياة المعاصرة.

و يبين القسم الأول من الكتاب الكيفية التي دافع بها الفكر الكلاسيكي على الفكرة التي مفادها أن السلطة السياسية جعلت قيام الحضارة أمراً ممكناً،

¹ المويحي، محمد، حديث عيسى بن هشام، أوفترة من الزمن، القاهرة، مصر، دار المعارف، 1947، ص. 252.

² المؤلف جون اهرنبرغ و هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة لونغ آيلند في أمريكا، ناشط في الحقوق المدنية و مناهضة الحروب، له كتابات كثيرة في الماركسية و الفكر الديمقراطي و تاريخ النظرية السياسية.

³ Ehrenberg John., *Civil society, the Critical History of an Idea*. New York, London, 1999.

فالسبب في نشأة النظرية هي النشاط المكتفي أكثر بذاته. أفلاطون أول من تحدث عن النظرية السياسية في علاقتها بالحياة العامة، مشيراً إلى خطر المصلحة الخاصة، وأهمية العدالة، اعتماداً على أساس مذهب سقراط في أن الفضيلة وحدة لا تمايز فيها. وفي المقابل كان هناك فهم آخر لأرسطو أكثر تطوراً و تميزاً عن أفلاطون، حيث أن المجتمع المدني يعني لديه إشراك المجتمع في الحياة السياسية الشاملة للمدينة، إذ هي الرابطة أو الاجتماع الأكثر شمولاً وسيادة على الروابط الإنسانية كونها موجودة لأجل الحياة الصالحة و هي تتضمن أشكال التنظيم، فالإنسان عنده هو جزء من الكل السياسي و يكون أسماً إذا ارتبط بالعدالة و القانون، غير أن المصالح الفردية ذات قيمة متساوية، و أدرك أن الاستقرار يستلزم حماية الجميع، و التنظيمات السياسية تصهر معا من أجل مبادئ الملكية الارستقراطية و الديمقراطية. و هذا المجتمع يعكس توزيع السلطة الاقتصادية و يوفر الفرصة أمام الطبقات غير المتساوية في العيش بسلام، والدولة تتشكل من هذا المبدأ (العدالة) رغم أن اليونانيين أقصوا الأجانب، و العباد و المرأة من حقوقهم السياسية. وسعى شيشرون في صياغة هذا المفهوم بلغة سياسية من خلال منح العدالة استقلالية عن آراء الأفراد الخاصة و وضعها في صميم "عمل الشعب"، فأساس المجتمع المدني هو العدالة التي يشكلها العقل الذي يفهم بوصفه الصالح العام. و بلور هذا المفهوم مستثمراً أعراف المجتمع الروماني بالملكية الخاصة المحمية بواسطة القانون. و لكن انهيار هاته الإمبراطورية أوقف مسيرة تعميق النقاش النظري الكلاسيكي، و ذلك بحلول المسيحية. فالنقد الأوغسطيني رهن وجود الأمة بالعبادة اللائقة، ما جعله يعتبر أن كل من الكنيسة و الدولة أداتان لطاعة الله، و في ظل هاته النظرة الدينية فقد كل من المجتمع المدني و السلطة السياسية قدرتهما على إدارة الشأن الديني. و استدعى هذا الوضع الانتقال لاحقاً إلى الحداثة، فقد حفزت الأنظمة الملكية المركزية ظهور نظريات حديثة حول السلطة، الشرعية و السيادة، و انشغل ميكافلي بالفساد السياسي، معتبراً السياسة حلاً وحيداً لوضع حد للفساد. و أعاد هوبز الاعتبار إلى الجماعة المنظمة سياسياً في مفهومها القديم، فقيم العدالة، الثقافة، الفن و العلم، تتوقف على قدرة الدولة في تشكيل مجتمع مدني.

القسم الثاني يبيّن نشوء الإنسان الاقتصادي، فالمنظرون الكلاسيكيون شدّدوا بوضوح على دور الدولة أكثر مما ذهب إليه مفكرو القرون الوسطى، و قد وعى

آدم سميث أن المجتمع يمكن تنظيمه في إطار المنفعة الفردية كما بينت المفاهيم الحديثة عن الفرد أن العمليات المادية للحياة الاجتماعية لديها قوة مكوّنة في ذلك. و حسب جون لوك أن الفرد يتمتع بحقوق و فرتها له الطبيعة، حيث أن القانون الطبيعي، الحرية، العمل، التبادل و الملكية الخاصة هي شروط الحياة الإنسانية.

بينما يرى هوبز في المصلحة الفردية أنها أدخلت العداء و الحقد و العنف و التخريب المتبادل، و يؤكد لوك من جهته أنه من دون ملكية خاصة لا تكون الحياة العمومية مفيدة، فأساس الحياة الإنسانية في الطبيعة و المجتمع المدني هي الملكية الخاصة و الدولة هي الجهاز الذي يحميها. و عليه فالقرن الثامن عشر ميلادي تميّز بالاقتصاد السياسي، توسع السوق و تغلغل في العلاقات الاجتماعية مما جعل المفكرين يتصدون لمسألة الضرائب و العمل و السعر و القيمة. كما أعطى هذا القرن أهمية كبرى للإنسان الاقتصادي، فامتدح المنافسة و ازدياد حريتها سيحفزان هذه المنافسة مما يجعل المجتمع أكثر صلابة و قوة.

إن الجزئية و الكلية أو الخاص و العام هما مفهومان فلسفيان يعبران في هذا السياق عن المصالح الفردية و المصالح العامة في الكيان المجتمعي السياسي، و دولة القانون وحدها تستطيع التوفيق بين استقلالية الفرد الأخلاقية و متطلبات النظام العام. و يتمثل الحق في تقييد حرية الآخرين بداعي إمكانية تعايش بحرية ضمن قانون عام، و هذا الحق في الجماعة السياسية هو تشريع قانوني مدعما بسلطة قاهرة يعيش في ظلها الشعب بصفته رعية في دولة قانونية تسمى الدولة المدنية تتسم بالمساواة و تحدد حرية كل فرد بالآخر طبقا لقانون الحرية العام.

إذا الدولة المدنية هي دولة قانونية قائمة على ثلاثة مبادئ منها الحرية كل عضو في المجتمع بوصفه كائنا إنسانيا، المساواة لكل فرد من الرعايا، و استقلالية الفرد باعتباره مواطنا، و هذا ما استمدته كانط فيما أسماه (الفرضية المنطقية). و جاءت الثورة الفرنسية من أجل وحدة الأمة و المساواة القانونية و الحرية الاقتصادية، و نظّر إليها المفكرون على أنها فجر عصر جديد أمام تطور الدولة الحديثة، فقد شجعت حقوق الإنسان و قننتها. إن هيجل هو أول من طوّر مفهوم الحداثة مما أدى به للتنظير في العائلة، المجتمع المدني، الدولة، و ربط الكل بالإنسان الاقتصادي و مصالحه الخاصة باعتباره ميدانا للفعل الخلقى، غير أن

كارل ماركس يرى أنه لا يمكن إقصاء العمليات الاقتصادية الضرورية للدولة في إطار الإنتاج والطبيعية والمصلحة والمنافسة.

كان مونتييسكيو أول من وضع التنظيمات الوسيطة في صلب المجتمع المدني في عصر التنوير، بمدافعته للتحرر، كان يتكلم عن الملكية والامتيازات القائمة المتوارثة للنبل، فهذه الطبقة جوهر النظام الملكي، بديهته الأساسية لا ملكية من دون نبلاء ولا نبلاء دون ملكية وهذا ما يهدد الحرية، والحل الوحيد هو ما أسماه مجتمع المجتمعات أي إقامة فدراليات الهيئات الوسيطة بخدمتها للتحرر. أما جاك روسو فقد أعطى أهمية للجماعة والصالح العام بحكم العقد الاجتماعي، والأفراد هم أحرار بالطبيعة وأخلاقيون بالقوة في تعبيره (الإرادة العامة). كلما تشكلت الدولة على نحو أفضل طغت الشؤون العامة على الخاصة والعكس صحيح، وجاء آدموند بورك مهاجماً لروسو والثورة الفرنسية، نتيجة خشيته من أن المساواتية (إلغاء المراتب الاجتماعية وامتيازاتها والمساواة أي التمتع بحقوق واحدة أمام القانون) لا تساعد إلا على تدمير المجتمع المدني.

القسم الثالث، هي جملة من الأحداث، وجدت في أوروبا الشرقية ونظر لها الخطاب السياسي المعاصر. تشكل المسار التاريخي لشيوعية القرن 20 عبر الثورات التي حدثت في المجتمعات المتخلفة، تطورت الاشتراكية بوصفها إستراتيجية لإدارة النمو الاقتصادي والتنظيم وأن الدولة تمثل للمصلحة العامة. كان المجتمع المدني في النظام الشيوعي ميداناً ناشطاً للروابط المستقلة التي تستلزم حماية قانونية وسياسية من الدولة، فقد بلورت الماركسية نظرية عن الدولة لأنها أرادت دمقرطة المجتمع، فالديمقراطية السياسية خطوة أولى في التجديد الاشتراكي، لا يمكن تمييزها عن الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية. وإذا كانت السوق تقع في صميم المجتمع المدني، فإن مناهضة السياسة أنتجت نظرية ليبرالية عن الدولة.

وتحمي هذه الأخيرة المجتمع وتقوم بالتعبير عن مصالحه، وهذا الأمر، في الحقيقة، من صميم عملها وهو الطريق الوحيد لحماية المجتمع وصيانة الاستقلالية الفردية.

كما أعيد اكتشاف ميدان المجتمع المدني في ظروف تاريخية جديدة كلياً، وأخذ معنى مختلفاً عن معنى المجتمع البرجوازي في التقليد الليبرالي الذي صاغه هيجل باعتباره نظاماً للحاجات أي نظاماً للسوق يتضمن العمل الاجتماعي

و تبادل السلع. أما اليوم، فإن مفهوم المجتمع المدني يعني خلافا لمعناه في التقليد الماركسي، إذ أنه لم يعد يتضمن الاقتصاد الذي يتكون من خلال القانون الخاص، برأس المال، السلع، السوق و العمل.

و قد شخّص هابر ماس شكلا يتضمن قدرة ديمقراطية كامنة في المجتمع المدني، فالعديد من مشكلات الحياة العامة المعاصرة بدءا من الحقوق المدنية، التلوث، التمييز الجنسي، حقوق الإنسان، الأسلحة النووية و ما إلى ذلك أثّرت من طرف المجتمع المدني أكثر مما أثّرت من طرف أجهزة الدولة.

إن العديد من دارسي الديمقراطيات الجديدة الذين برزوا خلال العقد و نصف العقد الماضي شددوا على أهمية المجتمع المدني القوي و النشيط من أجل ترسيخ دعائم الديمقراطية التي تحمل المساواة و الحرية و العدالة باعتبار المجتمع المدني هو الموقع المعاصر للأمم .

و في الأخير، إشتمل الكتاب على التثبيت التعريفي من الصفحة 471 إلى غاية 474، و قد تمثلت في الاقتصاد الضمني، الجماعانية، الجماعة، حادثة (تحديث)، حكم الفرد و حكم القلة و حكم الكثرة، الخاص و العام و العمومية و العلنية، المرتبة و الطبقة، المرتبة و النقابة الحرفية و التعاونية المؤسسات و الهيئات الوسيطة، الميادين المنفصلة .

بالإضافة إلى تثبيت المصطلحات من اللغة الانجليزية إلى العربية من الصفحة 475 إلى غاية 480، و الفهرس الذي هو عبارة عن مصطلحات لأعلام المفكرين من التاريخ الكلاسيكي إلى الحداثة من تحديد المفهوم و تطور فكرة المجتمع المدني. فمفهوم المجتمع المدني لدى أرسطو هو نقيض لعصر التنوير و ذو مدلول آخر للفكر الحديث. و قد لاحظنا أيضا تكرار عدة كلمات بشكل كبير في صفحات الكتاب كالثورة الفرنسية 24، و الديمقراطية 68، العدالة 37، الرأسمالية 26، الصالح العام 77 و هذا ما يبيّن أن المجتمع المدني يحمل بعدا حضاريا يعتمد على الحقوق التي جاءت بها الثورة الفرنسية و بروز فكرة المواطنة التي تتسم بالعدالة و المساواة بين الأفراد و المواطنين و أخذت أيضا حبكة ممزوجة بين الرأسمالية و الصالح العام.

وعموما، فإن هذا الكتاب هو متابعة نظرية تحليلية لتسلسل تاريخ تطور المجتمع المدني و تأثيراته في الفكر السياسي الغربي انطلاقا من أرسطو إلى فلاسفة عصر التنوير و ماركس و توكفيل و غيرهم. و تطوّر مفهوم المجتمع المدني

له علاقة متغيّرة تاريخياً بين الدولة و الاقتصاد و المجتمع. فالمحددات السياسية و الاقتصادية حاسمة في أي مسعى لفهم ماهية المجتمع المدني و مسيرته عبر التاريخ. فليس من قبل المصادفة أن تتقاسم النزعة الليبرالية و الاشتراكية، و هما الارثان السياسيان العظيمان للحدائثة، التصور حول المجتمع المدني، و الاختلافات المهمة بينهما تنشأ مما يريدان فعله بصدده.

مريم لمام